

فلسطين

## الأميركيون يضغطون مجدداً على السلطة: أوقفوا تهويل الإرهاب!

لا جديد مبشراً حملة الوفد الأميركي إلى السلطة الفلسطينية. جل ما تحدث عنه الأميركيون المزيد من التنازلات، على شاكلة التشدد في «مكافحة الإرهاب» وقطع تمويله، وبعبارة أخرى: وقف دفع رواتب المزيد من أهالي الشهداء والأسرى والجرحى، لكن لا تعهد أميركياً بشيء بعد، مع أن جولة الوفد ولقاءه مسؤولين سعوديين وقطريين وأردنيين ومصريين قبل وصوله إلى فلسطين كلها توحى بأن التحضيرات لحل سيفرض على رام الله لا تزال متواصلة.

على الصعيد الرسمي، عقب رئيس السلطة محمود عباس، بالقول إن «الجانب الفلسطيني يقدر عالياً جهود الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي أعلن أنه سيعمل على عقد صفقة سلام تاريخية». وفي المقابل، اكتفت القنصلية الأميركية في مدينة القدس المحتلة، ببيان يوم أمس، قالت فيه إن اجتماع عباس والوفد «كان مثمراً وركز على كيفية بدء محادثات جوهرياً للتسوية الإسرائيلية - الفلسطينية». حتى في سبيل الاعتراض، لم تسجل بيانات لافتة للفصائل الفلسطينية، فيما اقتصر الاحتجاج على عدد محدود ممن لجؤوا دعوة «القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية» لتنفيذ مسيرة في مدينة رام الله قبل وصول الوفد الأميركي. ويوم أمس، تلقى عباس اتصالاً هاتفياً من الأمير القطري، تميم بن حمد. وجاء في البيان الرسمي أن عباس أطلع تميم «على نتائج لقائه مع الوفد الأميركي... كما اتفقا على استمرار التنسيق والتشاور بين الجانبين من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام».

على صعيد ثان، يزور عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» عزام الأحمد، العاصمة اللبنانية بيروت، للبحث في آليات عقد «المجلس الوطني»، وتحديداً لإقناع «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» وفصائل أخرى بإمكانية عقد المجلس في رام الله بدلاً من الخارج.

في شأن آخر، كشفت مصادر عبرية عن أن وزارة الداخلية الإسرائيلية تتبع منذ سبع سنوات سياسة سحب الجنسية من المواطنين الفلسطينيين في صحراء النقب جنوب فلسطين المحتلة عام 1948. وقالت صحيفة «هآرتس» أمس، إن «الحديث يدور حول البدو الفلسطينيين الذين بقوا في أراضيهم بعد قيام الدولة (1948). إذ فضلت السلطات الإسرائيلية توطينهم على أراضٍ محددة، بعدما اعتمدوا طريقة الترحيل في السابق، حتى باتت إسرائيل لا تعترف بقراهم».

وأوضحت «هآرتس» أن «المواطن البدوي» الذي يقصد مكاتب وزارة الداخلية للقيام بإجراءات روتينية كالتسجيل أو إضافة الأطفال على الهوية، أو حتى تجديدها أو إصدار جواز سفر، يسحب منه الموظف جنسيته، ثم يغير تعريفهم من مواطنين إلى «مقيمين»، بعد إبلاغهم بسحب جنسيتهم، بذريعة «منحها لهم عن طريق الخطأ». علماً بأن النقب الذي يشكل نحو 40% من مساحة فلسطين، يقطنه قرابة 240 ألف مواطن فلسطيني، نصفهم يعيشون في نحو 45 قرية عربية غير معترف بها حكومياً.

إلى ذلك، من المقرر أن يعمل معبر رفح، بين قطاع غزة ومصر، يومي غد وبعد غد بصورة استثنائية، لخروج حجاج المكرمة السعودية الملكية من أهالي الشهداء، وبعض الحالات الإنسانية، مع عودة العالقين خارج القطاع.

(الأخبار)

## دمشق تشهد تحرير 95 مختطفاً

مرح ماشي

شهد ريف العاصمة السورية أكبر عملية تبادل مختطفين ومعتقلين بين الدولة السورية والمسلحين، إذ تم تحرير 95 شخصاً من المختطفين، الذين كانوا في حي برزة، ممن تم نقلهم عبر الأنفاق إلى مواقع سيطرة المسلحين في عمق الغوطة الشرقية، خلال عمليات الجيش داخل الحي قبل أشهر. وذلك في مقابل إفراج الدولة السورية عن 65 معتقلاً وسجيناً لديها، الأمر الذي يعني إغلاق ملف مختطفي برزة بشكل نهائي. المختطفون المحررون وصلوا إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطات عبر مخيم الوافدين، وذلك على مرحلتين، ليتم نقلهم إلى ضاحية حرسنا، وليصار إلى نقلهم لاحقاً إلى المشافي لمعاينتهم والكشف عن أوضاعهم الصحية، بعد سنوات الإختطاف. وكشفت مصادر عدة في لجان المصالحة أن الأيام ستحمل الإفراج عن أكثر من 3800 شخص من مختطفي ضاحية عدرا العمالية، فيما لو اكتملت شروط التفاوض ونال الملف الدعم اللوجستي الكامل لإتمامه. وتتابع المصادر أن «مرحلة أخرى من المصالحات ستبدأ بعد عيد الأضحى، قد تحمل في طياتها الإفراج عن جميع المختطفين المتبقين لدى مسلحي الغوطة الشرقية».

على الصعيد الميداني، تستمر العمليات العسكرية في منطقتي عين ترما وجوبر، على أطراف العاصمة، بشكل يقتصر على الاستهدافات الموضعية. وذلك بهدف إفساح المجال أمام مسلحي جبهة النصرة وفيلق الرحمن لترك مواقعهم، وعزل نقاط توزعهم عن بعضها البعض، لأغراض تتعلق بالدفع نحو مرحلة أخرى تقضي بنقل مسلحي جبهة النصرة إلى مدينة إدلب في الشمال السوري. مصادر ميدانية أكدت أن «لا وقف إطلاق نار تاماً، إنما تركيز على ضربات مدفعية وجوية تعتمد الضغط بهدف التفاوض السريع للبدء بمرحلة جديدة تؤذن بدخول الجيش السوري إلى المنطقة، وبوجود روسي»، الأمر الذي يخرج المنطقة من دائرة الصراع، ما يؤدي إلى التركيز على ملف المصالحات في الغوطة الشرقية.

المحررون كانوا في حي برزة ونقلوا عبر الأنفاق إلى عمق الغوطة (أ ف ب)



لا يتجاوزون 70 عاملاً، حتى إن بعض المعامل معظم عمالها عبارة عن سائقين ويعملون في مهنة العتالة». ليعود الشهابي، ويرد أن «هناك مستودعات أقمشة في جرمانا والمناطق المجاورة تحوي ما لا يقل عن 250 طناً، من أقمشة قطنية تنتظر دخول الأسواق. وبسبب تحرك الجمارك وتكثيف دورياتها، توقفت بانتظار شرعنة هذه البضائع. وهي موجودة أيضاً في منطقة الباردة وطريق الأشرافية... وكلها أتت عن طريق لبنان وذات شهادات منشأ مزورة».

وتوسعت الحرب الكلامية أكثر بين أطراف النزاع، حتى تحولت إلى ما يشبه التخوين أو الانقسام المناطقي مع توصيف البعض لها على أنها «حرب دمشقية - حلبية». إذ اتهم الشهابي، عضو مجلس الشعب وأمين سر اتحاد غرف التجارة، محمد حمشو، بالإساءة إلى حلب وأهلها من خلال تصريحاته.

دمشق على لسان رئيسها سامر الدببس، بعدم رفع الأسعار الاسترشادية للأقمشة والخيوط، للحفاظ على صناعة الألبسة، وعدم رفع التكاليف الإنتاجية وخفض الأسعار. فجاء الرد على الفور من قبل الشهابي: «للاسف (غرفة صناعة دمشق) لا تمثل صناعي الأقمشة في دمشق والذين تواصلوا معنا من أجل حمايتهم، والجميع يعلم أن حلب هي العاصمة النسيجية لسوريا... للأسف هناك مجموعة من مصنعي الألبسة في دمشق المتحالفين مع غرفة التجارة من أجل استيراد الأقمشة وزيادة الأرباح ولو على حساب موت الآخرين».

كلام الشهابي استجلب رداً من رئيس «لجنة صناعة الألبسة» أكرم قنوت، جاء فيه أن «الشهابي لا يملك معلومات كافية عما يتحدث به، وكل المعامل التي تنتج الأقمشة في دمشق وريفها، مجموع عمالها المسجلين في التامينات الاجتماعية

والسخنة، المتابعة مرحلة جديدة من السيطرة على البادية السورية، وصولاً إلى دير الزور، تزامناً مع وصول تعزيزات إضافية من أبناء العشائر لدعم الجيش في المعركة. وأكد مصدر عسكري أن «الجيش سيتابع قريباً عملياته العسكرية في محيط السخنة، والتي سيكون هدفها الرئيسي الوصول إلى دير الزور، وفك الطوق عنها». وأضاف أن «التكامل سيكون موجوداً بين محاور الجيش الثلاثة المتجهة إلى دير الزور من ريف الرقة وريف حمص، بهدف الضغط على التنظيم من كل الاتجاهات، إلا أن العمليات الرئيسية ستكون انطلاقاً من السخنة إلى دير الزور».

الصناعي سامر قداد أن «تخفيض تكلفة مكونات الإنتاج سوف يساهم في إعادة دوران العجلة وفي تحقيق المنافسة مع الدول المجاورة. كما سيخفف عبء السعر على المستهلك والمستورد أيضاً». وشرح بأن «أسعار الأقمشة مرتفعة، فالكونتينر يحتاج إلى 9 ملايين لييرة كي يتم تخليصه جمركياً، ونضطر إلى استيراد بعض الأصناف التي لا يمكن تصنيعها في سوريا، فضلاً عن كون إنتاج الأقمشة المحلي لا يغطي حاجة السوق». ولفت إلى أن «مصنعي الألبسة لا يمكن أن ينتظروا دائماً مشاكل التأخير في تسليم الطلبات»، مضيفاً أنه «في دمشق وجد أربع مصابغ فقط، في حين يوجد عشرة آلاف معمل لتصنيع الألبسة، وبالتالي كيف يمكن أن يأمّنوا هذا الضغط».

**جدد بيت «صناعة دمشق» والشهابي**

من جهتها، طالبت غرفة صناعة

دير الزور العسكري، أبو محمد الشعبي، الذي قال إن «المعركة ستكون باتجاه ريف دير الزور»، مضيفاً أنهم «ملتزمون بقتال داعش فقط، كما يخطط التحالف الدولي». إلى ذلك، نجح الجيش السوري في استيعاب هجمات عنيفة لمسلحي «داعش» على مواقعهم في ريف الرقة الجنوبي، أدت بداية إلى انسحاب الجيش و«مقاتلي العشائر» من بعض النقاط، إلا أنه سرعان ما تمت استعادة معظم النقاط. تزامن ذلك مع صدّ هجوم للتنظيم على منطقة «سد الوعر» في الأطراف الشرقية لريف حمص، المتاخمة للحدود الإدارية لدير الزور. ويأتي ذلك في وقت يحشد فيه الجيش قواته في تدمير

الألبسة لهم بعجزهم عن ذلك، فأوضح زيود: «بالأصل، لم يكن مسموحاً باستيراد الأقمشة في سوريا، وشُج بها في زمن الحرب بسبب توقف الكثير من المعامل، ولكن الآن تغير الوضع وعادت منشآت كثيرة إلى عملها الطبيعي، وبالتالي يجب أن تعود القوائين كما كانت عليه قبل الحرب». ولفت إلى أنه «يجب أن نعلم ما هي الكمية والنوعية، وفي حال عجزنا عن تلبية الطلب فمن حقهم الاعتراض في المقابل، يجب عليهم أن يحددوا عدد المعامل والورش المتخصصة بتصنيع الألبسة، وعدد العمال فيها وحاجتهم بالوزن والنوع للأقمشة». ويختم حديثه بالسؤال: «لماذا لا يسمح باستيراد الخيوط بأقل رسوم ممكنة؟».

**«الإنتاج المحلي لا يكفي»!**

على النقيض تماماً، وجد مصنّعو الأقمشة في القرار مساعدة لهم في عملهم ودعم مسيرتهم. وراى